



دولة رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

خالد بري  
النائب فؤاد مخزومي

بيروت في ٢٤-١٠-٢٠٢٢

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال  
الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم  
الموضوع: سعر صرف الدولار

يتشرف النائب فؤاد مخزومي بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

لما كان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قد أصدر أمس بياناً جاء فيه "بناءً على المادتين ٧٥ و ٨٣ من قانون النقد والتسليف سيقوم مصرف لبنان ومن خلال منصة صيرفة ببيع الدولار الأميركي حصراً، ابتداءً من يوم الثلاثاء القادم، علماً بأنه لن يكون شاربياً للدولار عبر هذه المنصة من حينه وإلى إشعار آخر"،

ولما كان سعر الدولار قد انخفض من ٤٠,٥٠٠ ليرة إلى ٣٥ ألف ليرة، حتى أنه لامس، قبيل مساء أمس ٣٢ الف ليرة، إثر هذا البيان المفاجئ الذي صدر مساء الأحد حين تكون الأسواق المالية مقفلة،

ولما كانت المادة ٧٥ من قانون النقد والتسليف تمنح مصرف لبنان صلاحيات واسعة لتأمين ثبات سعر القطع، من ضمنها العمل في السوق بالاتفاق مع وزير المال مشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية، على أن تقتيد العمليات في حساب خاص يسمى "صندوق تثبيت القطع"، ولما كانت المادة ٨٣ تتيح للمصرف بشكل استثنائي، وبالاتفاق مع وزير المال، شراء العملات الأجنبية من الجمهور وبيعها منه،

لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هدف حاكم المصرف من التوقف عن شراء الدولار عبر منصة صيرفة؟ وهل كانت الحكومة على علم مسبق بأنه سيصدر هكذا تعميم؟

- ما هي الأطراف التي لها حق بالوصول إلى المنصة؟ هنالك ضبابية بل غموض كامل حول هذا الشأن. هل يحدد الحاكم أيضاً من يمكنه الوصول إلى المنصة ومن لا يحق له الإفادة منها؟ خصوصاً أن مصرف لبنان هو من سيبيع العملات الأجنبية على هذه المنصة.

- هل هذا هو سعر الصرف الرسمي الذي سيتم اعتماده في المعاملات الحكومية ذات الصلة؟

- والسؤال الأهم هل سيحدد حاكم المصرف سعراً رسمياً الآن بما أنه يبيع على سعر المنصة؟

- ثم من هو المصرح له بالشراء، وكم عدد هؤلاء، ومن الذي يسمح أو لا يسمح، بالاستفادة من هذا الامتياز؟

- ما حصل أمس دليل إضافي على أن الحاكم رياض سلامة يتلاعب بسعر الصرف في السوق اللبنانية؛ ماذا ستفعل حكومتكم إزاء هذه التصرفات التي تفضي إلى المساس بتكلفة معيشة المواطن وقوته؟

- إلام سيبقى الحاكم سلامة متسلحاً بقانون النقد والتسليف على حساب المواطن اللبناني والبلد؟

- من هو المستفيد، بالأمس تحديداً، من فرق سعر الصرف (ما بين ٦ الى ٨ الاف ليرة خلال ساعات) وإلى جيب من ذهبت الأرباح التي جنيت من جراء ذلك؟

نحن نعلم أن وظيفة الحاكم هي مراقبة السوق، وليس القيام بعمليات على نحو ما يحصل في صيرفة، أو ما بات يسمى "لعبة الدولار" فإن ذلك يستدعي السؤال والمحاسبة الشديدة.

~~محرر~~

~~وتفضلوا بقبول فائق الاحترام~~

النائب فؤاد مصطفى مخزومي